بل حدث بعد التقسيم كان لتقسيم اعدا ما للجسم الاول واحدا ثانيا للقسمين
فعلى هذا الوشق بعوض راس ابدية سطح البحر اعدم البحر الاول واوجد
بحرا اخر وفساده لا يخفى قيل عليه هذا مجرد استبعاد وهو لا يكفي في مثل
هذه المسائل فان ادعى الضرورة فذلك ممنوع سلمنا ان كل جسم حسي
بواحد في نفسه مطل مذهب الحكماء والشهرستاني بل هو مركب
من اجزاء وتلك الاجزاء لا تنقسم والا لكانت ذات اجزاء اخر لما تبين
ان كل قابل للقسمة فهو ليس بواحد في نفسه بل هو ذو اجزاء فيكون
الجسم مركبا من اجزاء لا نهاية لها وهو محال لان كل عدد متناهيا كان او غيره
فالواحد موجود فيه بالضرورة فاذا اخذنا ثمانية اجزاء من الاجزاء الغير
المتناهية التي تركب الجسم منها ووضعناها بحيث تكون في كل جهة حجم
كما اذا وضعنا اربعة فوق اربعة وانما فرض ثمانية اجزاء لان في حصول
الجسم ما دونها خلافا بين المتكلمين يحصل جسم متناهي الاجزاء اذ لا نعني بالجسم
الا الذي حجم في الجهات الثلث ولقائل ان يقول ان اردتم بالواحد الذي
قلتم انه موجود في كل من تلك الاجزاء ما لا ينقسم اصلا فلا نسلم انه موجود فيما
اذا الجسم على تقدير تركبه مما لا يتناهى لا يوجد فيه جزء ينتهي الى حد لا ينقسم
اصلا وان اردتم ما يطلق عليه الواحد بوجه وان امكن اعتبار الكثرة فيه
فلا نسلم ان المركب من ثمانية اجزاء لا يكون له اجزاء غير متناهية
وايضا اعترض عليه بانا لا نسلم حصول الجسم من الاجزاء الثمانية فان الحجم عندنا
انما يحصل من اجزاء غير متناهية واجيب عنه بان الجزئين اذا انضما فلا يخ
اما ان يكون حجمهما زائدا على حجم الواحد اولا والثاني باطل اذ الجزآن المتماسان
يكون جزء احدهما غير جزء الاخر فيكون حجم مجموعهما زائدا على حجم الواحد
فيكون الجسم ازيد من حجم الواحد وبتمام ما قلنا لا يقال هذا انما يتم اذا لم
نقل بتداخل الاجزاء ما دامت متناهية فاذا صارت غير متناهية
صارت بحيث يحصل منها حجم لانا نقول هذا مكابرة ظاهرة يحكم ببطلانها العقل
وح يكون نسبة حجمه الى نسبة حجم ذلك الجسم المتناهي الاجزاء الى حجم بار

المتناهية المقادير المركبة من اجزاء غير متناهية نسبة متناه القدر الى
متناه القدر بالضرورة لكن ازدياد الحجم بازدياد التاليف والا
لم يكن التاليف والنظم مفيدا المقدار اصلا واذا كان ازدياد الحجم
ازدياد التاليف كان نسبة مقدار هذا الجسم المتناهي الاجزاء الى
جسم آخر كنسبة احاده الى احاده ضرورة فلو كان جسم مساو القدر
فيه بعينها على ان الجسم لا بد وان يكون متناهيا وان كانت اجزاؤه
غير متناهية من اجزاء غير متناهية لكانت نسبة الاحاد المتناهية
اي احاد الجسم المتناهي الاجزاء الى الاحاد الغير المتناهية اي احاد الجسم
الغير المتناهي الاجزاء نسبة متناه الى متناه لما علم من ان نسبة
الاحاد الى الاحاد كنسبة المقدار الى المقدار لكن نسبة المقدار
الى المقدار نسبة متناه الى متناه كما تقدم فنسبة الاحاد الى الاحاد
كذلك هذا خلف ولانه لو تركب الجسم من اجزاء غير متناهية لامتنع قطع المسافة
لتوقفه على قطع اجزائها بالضرورة وقطع كل جزء مسبوق بقطع
ما قبله لان المتحرك ما لم يقطع نصف المسافة لم يقطع مجموعها
وما لم يقطع نصف نصفها لم يقطع نصفها وهلم جرا فيكون قطعه
في زمان غير متناه وح يمتنع قطعها اذ انقضاء غير المتناهي مح
واذا ثبت انه لا يجوز تركب الجسم من اجزاء غير متناهية ثبت انه مركب
من اجزاء متناهية لا ينقسم وظهر منه بطلان مذهب النظام ولقائل
ان يقول لا نسلم ان القطع ح يحصل في زمان غير متناه بل في زمان
متناه مؤلف مما لا يتناهى اذ الزمان مطابق للمسافة والحركة وانقضاء
مثل هذا الزمان غير ممتنع لان كل زمان مؤلف مما لا يتناهى حينئذ
اقول لو كان الزمان مركبا من اجزاء غير متناهية امتنع انقضاؤه
لان انقضاء الكل يتوقف على انقضاء النصف وانقضاء النصف
على انقضاء نصف النصف وهلم جرا وايضا هذه حجة بانه على مذهب
المتكلم المنقسم موجودة بالاتفاق او هي لا تقبل القسمة فلو كان جوهرا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)